

Distr.: General
8 September 2000
Arabic
Original: Spanish

الجمعية العامة



الدورة الخامسة والخمسون

طلب إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين
التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا
رسالة مؤرخة ٦ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من القائم
بالأعمال المؤقت للبعثة الدائمة لغينيا الاستوائية لدى الأمم المتحدة

وفقا للمادة ١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة وبناء على تعليمات من حكومتي، أتشرف بأن أحيل إليكم طيه نص الرسالة التي وجهها إلى الأمين العام السيد أوبيانغ نغيما مباسوغو رئيس جمهورية غينيا الاستوائية، بصفته الرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، يطلب إليه فيها إدراج بند إضافي في جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين تحت عنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا".

(توقيع) نارسيسو نتوغو أيبسو أويانا
القائم بالأعمال المؤقت

مذكرة تفسيرية

رسالة مؤرخة ٢٦ آب/أغسطس ٢٠٠٠ موجهة إلى الأمين العام من رئيس
غينيا الاستوائية

إن رؤساء الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا ابتغوا، منذ تأسيسهم لهذا الكيان الاقتصادي في عام ١٩٨٣، تسجيل تصميمهم الشديد على تحقيق التكامل الاقتصادي بجهودهم المشتركة من أجل ضمان مستوى أفضل من الرفاه لشعوبهم. بيد أنه ينبغي الإقرار بأن معظم بلدان وسط أفريقيا لم تتمكن بفعل الصراعات العديدة التي نُكبت بها من تحقيق ما تكنه من طموح في جعل منطقتنا دون الإقليمية قطبا للسلام والتعاون والتنمية.

ولمواجهة هذا الوضع، نتوجه إلى الأمم المتحدة للتماس دعمها ولا سيما من خلال لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا. ولطالما كان الهدف الرئيسي لهذه اللجنة تشجيع تدابير بناء الثقة والتعاون على المستوى دون الإقليمي. وأود في هذه المناسبة أن أكرر شعوري بالامتنان للأمم المتحدة على ما تقدمه من دعم مستمر لتيسير برنامج عمل اللجنة المذكورة.

فمنذ إنشائها بموجب قرار الجمعية العامة ٣٧/٤٦ بـ المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٩٢، بمبادرة من الدول الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا، عملت لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا بمثابة محفل يعتد به في تضافر الجهود السياسية لممثلي حكومات دول المنطقة دون الإقليمية لوسط أفريقيا. فقد أتاحت أعمالهم إجراء مشاورات دائمة رفيعة المستوى وهيأت الظروف لصياغة واعتماد تدابير ثقة ذات أهمية.

وفي هذا السياق، قرر رؤساء دول وحكومات البلدان الأعضاء في الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا خلال اجتماع عقده في مالابو في حزيران/يونيه ١٩٩٩، إدماج المجلس الأعلى للسلام والأمن في وسط أفريقيا، وهو الآلية دون الإقليمية لتسوية ومنع الصراعات في وسط أفريقيا، في هيكلية الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا. كذلك، قرر رؤساء دول وحكومات المنطقة دون الإقليمية إنشاء آلية للإنذار السريع وبرلمان دون إقليمي ومركز دون إقليمي لحقوق الإنسان والديمقراطية تعمل جميعا تحت رعاية الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

وفي ٢٤ شباط/فبراير ٢٠٠٠، وقع رؤساء دول وحكومات وسط أفريقيا في مالابو البروتوكول الخاص بمجلس السلام والأمن في وسط أفريقيا ومعاهدة المساعدة المتبادلة بين البلدان الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

وأود أن أؤكد أن هذه الإجراءات الهامة تعكس رغبة الدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا في إعادة هيكلة منظماتهم وإعادة تنشيط عملها بغية إفراح المجال أمامها للاضطلاع على نحو أفضل بمسؤولياتها التقليدية المتمثلة في تعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهي مهام لا يمكن تحقيقها إلا ضمن مناخ من السلام والاستقرار الدائمين.

وبغية تحقيق هذا الهدف الحيوي بالنسبة لوسط أفريقيا التي تعد إحدى أغنى المناطق دون الإقليمية، مع كونها للأسف أكثرها اضطرابا، يكتسي الدعم المستمر الذي تقدمه الأمم المتحدة طابعا حاسما متزايدا الأهمية.

وفي هذا الصدد، أتشرف بالنيابة عن الدول التالية الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا، وهي أنغولا وبوروندي وتشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى وجمهورية الكونغو الديمقراطية ورواندا وسان تومي وبرينسيبي وغابون وغينيا الاستوائية والكاميرون والكونغو، بأن ألتمس، انطلاقا من روح الاستنتاجات التي توصلت إليها القمة الأخيرة لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا التي عقدت في ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ ضمن دورة استثنائية في ليرفيل، إدراج بند على جدول أعمال الدورة الخامسة والخمسين للجمعية العامة تحت عنوان "التعاون بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا".

ومن هذا المنطلق، سوف يكون من الممكن برحمة طرائق تطوير تعاون متعدد القطاعات بين الأمم المتحدة والجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على غرار التعاون القائم بين الأمم المتحدة والجماعتين الاقتصاديتين الإقليميتين الأخرين (الجماعة الانمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا) وإرساء رابطة حقيقية لمعالجة المسائل التي تمس وسط أفريقيا، بما فيها الأنشطة الأمنية، بصورة رشيدة ومنسقة.

وفي هذا السياق، فإن المسائل التي تثار حاليا في إطار لجنة الأمم المتحدة الاستشارية الدائمة المعنية بمسائل الأمن في وسط أفريقيا سوف تدخل في هذا الإطار الجديد من التعاون المباشر بين الأمم المتحدة والاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا.

وفي الوقت الذي تبدي فيه دولنا قدرا أكبر من التصميم على تسوية الخلافات العديدة التي تعترضها، فإنني مقتنع بضرورة إقامة إطار مؤسسي يمكنها من مواصلة

الاستفادة من الخبرة الغنية التي تتمتع بها الأمم المتحدة في ميادين حساسة، من قبيل الدبلوماسية الوقائية وصون السلم وتعزيزه وتوطيد المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان ودعم التنمية الاقتصادية.

ومن شأن هذا النهج أيضا أن يتيح للجمعية العامة أن تحدد على نحو أفضل طبيعة ونطاق الدعم الذي يمكن للمجتمع الدولي ولمنظومة الأمم المتحدة أن يقدماه للدول الأعضاء في الاتحاد الاقتصادي لدول وسط أفريقيا من أجل إرساء تنمية وسلام مستديمين في وسط أفريقيا.

(توقيع) أوبيانغ نغيما مباسوغو
رئيس جمهورية غينيا الاستوائية
والرئيس الحالي للجماعة الاقتصادية
لدول وسط أفريقيا